

## تأجيل مزايمة بيع الخلوي 3 أشهر

وتشرف الهيئة المنظمة للاتصالات والمجلس الأعلى للخصخصة على عملية خصخصة الهاتف الخلوي، وقد أنجز الطرفان بالتشارك دفتر الشروط وفتحا غرفة المعلومات الإلكترونية امام الشركات المهتمة ابتداءً من السادس من تشرين الثاني الماضي، وفتحا باب الاسئلة ابتداءً من العاشر من شهر كانون الأول الماضي، وكان يفترض أن يصار في الاسبوع الثاني من هذا الشهر إلى نشر الإجابات عن اسئلة الشركات، إلا أن ذلك تأجل لمدة اسبوعين في المرحلة الاولى، ثم جاء قرار مجلس الوزراء بتأجيل كل الإجراءات لمدة ثلاثة أشهر.

وبحسب الجدول الزمني السابق (قبل التأجيل الأخير) كان من المقرر إقفال غرفة المعلومات وتقديم طلبات الاشتراك في المزايمة في الاول من شباط المقبل، على أن تعلن اسماء الشركات المؤهلة في الثامن عشر من شباط، ليصار الى فض العروض المالية الأولية للشركات المؤهلة وإجراء المزايمة في الحادي والعشرين من شباط. (الأخبار)

أنها التزمت علانية عدم بيع الرخصتين إلا بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتأليف الحكومة العتيدة، بمعنى أنها تكفلت إعداد القاعدة وإنجاز المراحل



**تأجيل المزايمة  
إلى ايار هو التأجيل  
الأخير وبعدها إما يتم  
التزيم أو الإلغاء**



التحضيرية وتنفيذ الإجراءات المطلوبة، وتركت للحكومة المقبلة مسؤولية اتخاذ القرار النهائي بإجراء المزايمة وإرسائها على الشركتين الفائزتين.

وافق مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة، يوم الجمعة الماضي، على طلب وزارة الاتصالات الرامي إلى تأجيل الموعد النهائي لتقديم الطلبات وإجراء المزايمة المقررة لبيع رخصتي الهاتف الخلوي وموجودات الشركتين القائمتين، وذلك من الحادي والعشرين من شباط المقبل إلى أيار، على أن يصار ضمناً إلى تأجيل كل المواعيد المتصلة بالإجراءات التمهيدية لمدة ثلاثة أشهر.

وكان الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، قد أبلغ «الأخبار» في وقت سابق، أن شهر أيار هو آخر موعد لإنجاز المزايمة، وإلا تضطر الحكومة إلى إلغائها، والعمل مجدداً على تحضير الملفات والمعلومات لوضعها أمام الشركات المهتمة، وهو ما ينطوي على تأخير إضافي قد لا يقل عن 6 أشهر، وهو الوقت المطلوب، في هذه الأدنى، لإنجاز الملفات وتحديث المعلومات مرة أخرى. وقد أطلقت الحكومة هذه المزايمة رسمياً في الثاني من تشرين الثاني الماضي، إلا